

إلى أين تتجه هونغ كونغ؟

أندرو سكوبيل (Andrew Scobell)، مين جونج (Min Gong)

اقتصادها من مركزٍ إقليميٍّ لإنتاج الصناعات الخفيفة إلى مركزٍ ماليٍّ عالميٍّ كبير. أصبح هذا التحول ممكناً بفضل السياسات الاقتصادية الليبرالية: تُعدُّ هونغ كونغ اليوم أحد الاقتصادات الأكثر تحرراً في العالم، عند القياس على



صورة من بسترلينج (bsterling) عبر فليكر (Flickr) (سي سي بي واي-أس آيه 2.0 [CC BY-SA 2.0])

يتطرق السيناريو المُهيمن حول الصين منذ سبعينيات القرن العشرين إلى نموٍ اقتصاديٍّ غير مسبوقٍ تحت العين اليقظة للحزب الشيوعيّ ذي الفكر الإصلاحيّ. وفي حين ركّزت الأضواء على القوة الطاغية الصينية التي يبدو أنه لا يمكن إيقافها، لم تحظ المستعمرة البريطانية السابقة الصغيرة هونغ كونغ والواقعة قبالة ساحل الصين الجنوبيّ إلا باهتمامٍ ضئيل. وبينما ظهرت روايةٌ جانبيةٌ مثيرةٌ للاهتمام على السطح، وهي قضية تايوان: فلقد شهدت الجزيرة خلال تسعينيات القرن العشرين نشوء ديمقراطيةٍ صاخبةٍ وتوسّعاً للروابط الاقتصادية والروابط بين الناس في مختلف أنحاء مضيق تايوان (Taiwan Strait).

في المقابل، بدت التطورات في هونغ كونغ رتيبة. على الرغم من ذلك، لفتت الأحداث منذ عام 2014 الانتباه إلى الإقليم وأثارت أسئلةً حول مستقبله. فكيف تطورت العلاقة بين الكيائين مع الوقت؟ وما هي أهمية الإقليم بالنسبة إلى الصين اليوم؟ وما هو مسار هونغ كونغ المستقبليّ؟ لا تزال هونغ كونغ تحظى بقيمةٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ كبيرةٍ بالنسبة إلى بيجين (Beijing) وإنها تظل المرجعية الرائدة للاتجاهات والسياسات داخل جمهورية الصين الشعبية (People's Republic of China [PRC])، وخصوصاً إزاء الأقاليم التي تدّعي أنها تملك السيادة عليها.

ازدهرت هونغ كونغ على مدار العقود السبعة الأخيرة مع تحوّل

في الوقت الذي لطالما تمّ فيه التعبير عن شكوك بشأن مصير هونغ كونغ ما بعد عام 1997، لم يُطرح أيّ سؤال حول الأهمية القصوى التي توليها بيجين لوضع المدينة.

بعض المراقبين بمدى حُسن أداء هونغ كونغ بعد عام 1997. واستنتجت دراسة موثوقة في العلوم الاجتماعية أنّ مستقبل الإقليم في ظلّ سيادة جمهورية الصين الشعبية "غامضاً".²

ا. مشكلة كبيرة في هونغ كونغ الصغيرة؟

في الوقت الذي لطالما تمّ فيه التعبير عن شكوك بشأن مصير هونغ كونغ ما بعد عام 1997، لم يُطرح أيّ سؤال حول الأهمية القصوى التي توليها بيجين لوضع المدينة. بالفعل، بَعَثَر قادة جمهورية الصين الشعبية (PRC) بوضوح أنّ هونغ كونغ تُمثّل "مصلحةً جوهرية"، على قَدَم المساواة مع مسائل السيادة العالية الحساسة الأخرى مثل تايوان، والتبت، وشينجانغ (Xinjiang).³ يبحث هذا المنظور التحليلي في مسار المنطقة الإدارية الخاصة (SAR) المستقبلي في ضوء الاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية التي عمّت الشوارع عام 2014 وأعقابها. إنه يدرس أولاً الاتجاهات الاقتصادية والسياسية في العلاقات بين هونغ كونغ والصين؛ وينظر ثانياً في المسائل المثيرة لهذه الاحتجاجات؛ وينظر ثالثاً في أثر الاحتجاجات؛ ويستكشف رابعاً السيناريوهات المستقبلية المحتملة، ويُقدّم أخيراً بعض الملاحظات الختامية.

ا. الاتجاهات في العلاقات بين هونغ كونغ والصين

منذ أن أطلق قائد الصين دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) الإصلاحات الاقتصادية ما بعد ماو (Mao) والتي حظيت بنجاح كبير في أواخر سبعينيات القرن العشرين، ميّز اتجاهان رئيسيان علاقة هونغ كونغ بالصين.

أساس فعاليتها التنظيمية، وامتثالها لسيادة القانون، وغياب القيود المفروضة على تدفق رأس المال، والسلع، والخدمات.¹ تُعتبر المدينة التي يُقدر عدد سكّانها بسبعة ملايين نسمة منطقة إدارية خاصة (Special Administrative Region [SAR]) في جمهورية الصين الشعبية، ما يعني أنّ الصين وبلدان أخرى ومنظمات دولية تتعامل معها على أنّها كياناً اقتصادياً وإدارياً مستقلاً. وفي سياق المفاوضات التي أُجريت مع لندن قبل عقدين على تسليم السلطة عام 1997 (1997 handover)، والذي يُعرف باللّغة الصينية بـ"العودة" (huigui)، وُعدت بيجين بمنح هونغ كونغ درجة عالية من الحكم الذاتي السياسي والاقتصادي حتّى عام 2047 على الأقل. وعلى الرغم من أنّ المنطقة الإدارية الخاصة كان من المقدر لها أن تبقى تابعة لجمهورية الصين الشعبية فيما يتعلّق بمسائل الشؤون الخارجية والدفاع، فهي في المقابل قد تحصل في نهاية المطاف على حقّ الاقتراع العام في الانتخابات الحكومية. وإنّ هذين المبدأين تم الحفاظ عليهما في وثيقتين رفيعتي المستوى هما: الإعلان الصيني-البريطاني المشترك لعام 1984 (Sino-British Joint Declaration of 1984) وقانون هونغ كونغ الأساسي (Hong Kong Basic Law) الذي سنّته الهيئة التشريعية في الصين، وهي المؤتمر الشعبي الوطني (National People's Congress [NPC])، عام 1990.

وفي منتصف ليل 30 يونيو/حزيران 1997، نُكس عَلم الاتحاد (Jack) — أي عَلم المملكة المتّحدة الأحمر، والأبيض والأزرق — للمرة الأخيرة، ورفعت راية جمهورية الصين الشعبية القرمزية التي تحمل خمس نجوم وتُعرف باسم *wuxinghongqi*، في إشارة إلى بدء حقبة جديدة لهونغ كونغ. كانت عملية نقل السيادة السلسة نسبياً، والتي، مع ذلك، لم تخلُ من الشوائب، بمثابة شهادة على التزام بيجين ولندن الوثيق بازدهار الإقليم المستمر وعلى ثقة سكّان هونغ كونغ بالمستقبل. كان غياب أيّ اضطراب اقتصادي جديراً بالملاحظة وعلى نقيض تامّ مع الاضطراب الاقتصادي الذي حدّث عام 1982 وتُرافق مع الإعلان عن أنّ ثاني أقوى دولة شيوعية في العالم آنذاك أرادت السيطرة على الجيب الرأسمالي الصغير. وعلى الرغم من ذلك، شكّك

أولاً، أصبحت هونغ كونغ أقل أهمية بكثير بالنسبة إلى الصين من الناحية الاقتصادية المطلقة، إلا أن الكينيين يطوران تدريجياً اقتصاداً متكاملًا، وتبقى هونغ كونغ أساسية بالنسبة إلى التجارة والاستثمار الدوليين للصين.

لطالما لاحت في الأفق أهمية هونغ كونغ بالنسبة إلى جمهورية الصين الشعبية (PRC)، وبالأخص منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. وفي حين سعت الصين إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، أدت المستعمرة البريطانية آنذاك دوراً أساسياً بصفتها بوابة البلد الاقتصادية الرئيسية: أولاً بالنسبة إلى تسويق السلع الصينية ومن ثم، باعتبارها مصدراً لرأس المال. لقد حدّد بحث سابق أربعة عوامل غدّت الاستثمار الأجنبي المباشر (foreign direct investment [FDI]) المُتزايد من هونغ كونغ في الصين، وهي: استراتيجية الصين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز التصدير، والمجموعة الكبيرة من القوى العاملة الرخيصة في الصين، ومزايا هونغ كونغ المحددة في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه نحو التصدير، والروابط الفريدة التي تجمع هونغ كونغ بالصين.⁴ إن حوالي 60 في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفّق إلى الصين بين عامي 1979 و1995 قد نشأ من هذا المركز المالي العالمي أو مرّ عبره.⁵ وفي الوقت عينه، كانت هونغ كونغ الميناء الأكثر أهمية الذي كان يجري من خلاله شحن الصادرات الصينية إلى باقي أنحاء العالم.

وفي الوقت الذي انكمش فيه حجم اقتصاد هونغ كونغ بالمقارنة مع حجم اقتصاد الصين نتيجةً لنمو اقتصاد الصين الأسرع بكثير، أصبح الاقتصادان أيضاً أكثر ترابطاً فيما بينهما وأكثر اعتماداً الواحد منهما على الآخر منذ تسليم السلطة.

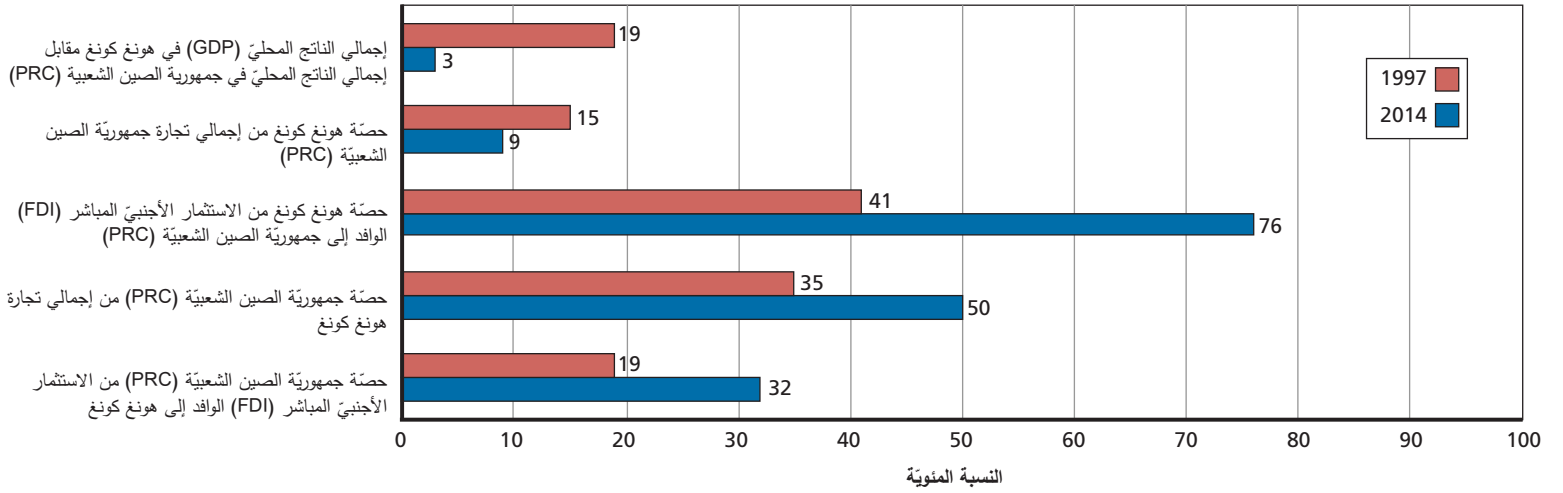
خلال عمليةٍ أُطلق عليها أحد مؤلفي هذه الورقة اسم "إضفاء الطابع الهونغ كونغي" ("Hong Kongization")⁶. ويبدو أنّ مدن الصين الرئيسية قد أصبحت بعد نموذج هونغ كونغ للنمو الحضري الكثيف تشبه هونغ كونغ أكثر فأكثر، موفّرةً الرعاية الصحية، والتعليم والفرص الاقتصادية لسكانها المحتشدين بكثافةٍ والذين يعيشون في مزيجٍ من ناطحات سحاب مثيرة للإعجاب وأنظمة نقلٍ مُتشابهة، بما في ذلك الأنفاق المترامية الأطراف، والطرق السريعة المرتفعة، والمطارات الرائعة.

ومع الانتشار التدريجي للمواقع في الأراضي الصينية التي سُمح لها بقبول الاستثمار الأجنبي المباشر، مُتوسّعةً شمالاً ونحو الداخل من المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zones) الأربعة الأساسية في مقاطعة غوانغدونغ (Guangdong Province) (وقد تمّ تأسيس شينزين [Shenzhen]، وهي الأكثر نجاحاً، بجوار الإقليم البريطاني آنذاك مباشرة) ومقاطعة فوجيان (Fujian Province)، أصبح دور هونغ كونغ باعتبارها بوابةً اقتصاديةً للصين أقل أهمية. علاوةً على ذلك، حدّثت مدنٌ صينيّةٌ أخرى — مثل جوانجزو (Guangzhou)، وتيانجين (Tianjin)، وشانغهاي (Shanghai) — منشأتها المرفئية ووسّعتها إلى حدّ كبير، لتصبح بالتالي الصين أقل اعتماداً على هونغ كونغ.

إلا أنّ هونغ كونغ قد أصبحت أكثر أهميةً باعتبارها المركز العالمي لنشاطات عملة الصين الرمينبي (Renminbi [RMB]) في الخارج. اعتمدت بيجين تدويل الرمينبي في سياق استراتيجيتها الطويلة المدى من أجل تأسيس سوق عملةٍ عالمية ثابتة. تأمل الحكومة المركزية بأن يساعد تدويل الرمينبي الصين لتجنّب الهجمات على العملة، وتفاذي خطر سعر الصرف، والحدّ من كلفة المعاملات، والحصول على التمويل الأجنبي بكلفةٍ أدنى، بالإضافة إلى زيادة قوتها السياسية العالمية. وتتمثّل إحدى الخطوات الرئيسية لتدويل الرمينبي بتوفير سوقٍ صلبةٍ للرمينبي في الخارج، وتؤدّي هونغ كونغ هذا الدور حالياً بشكلٍ مثيرٍ للإعجاب، بالإضافة إلى توفير جسرٍ "يصل سوق الرمينبي الداخلي بسوق الرمينبي الخارجي."⁷

وفي الوقت الذي انكمش فيه حجم اقتصاد هونغ كونغ بالمقارنة مع حجم

الشكل رقم 1. مقارنة العلاقة الاقتصادية بين هونغ كونغ والصين: مقارنة بين عام 1997 وعام 2014



المصادر: وزارة التجارة والصناعة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (Trade and Industry Department of Hong Kong SAR)؛ الإدارة الشاملة (Comprehensive Department) في وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية (Ministry of Commerce of PRC)؛ كُتُب الإحصاءات السنوية الصينية (China Statistical Yearbooks)؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development)؛ البيانات حول حصة الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الوافد إلى هونغ كونغ كانت من عام 2013. ملاحظة: GDP = Gross Domestic Product = إجمالي الناتج المحلي.

RAND PE203-1

الاقتصادي الصيني نتيجةً لنمو اقتصاد الصين الأسرع بكثير، أصبح الاقتصادان أيضاً أكثر ترابطاً فيما بينهما وأكثر اعتماداً الواحد منهما على الآخر منذ تسليم السلطة. ويبيّن الشكل رقم 1 التغيرات في العلاقة الاقتصادية بين هونغ كونغ والصين خلال هذه الفترة. على الرغم من أنّ النسبة المطلقة لإجمالي الناتج المحلي (GDP) في هونغ كونغ بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي في الصين قد انخفضت من 19 في المئة عام 1997 إلى 3 في المئة عام 2014 نتيجةً لاستمرار ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي في الأراضي الصينية، تبقى هونغ كونغ أساسيةً بالنسبة إلى اقتصاد الصين. وتُعتبر المنطقة الإدارية الخاصة (SAR) ثاني أكبر شريك تجاريٍّ أجنبيٍّ للصين (بلغ إجمالي تجارة الصين عام 2014 مع هونغ كونغ 9 في المئة) ومصدرها الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر (أتى حوالي 75 في المئة من استثمار الصين

الأجنبي المباشر من هونغ كونغ عام 2014).⁸ وبالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الصيني الكبير على الطلب الخارجي، تشير هذه الأرقام إلى أنّ هونغ كونغ تُؤدّي دوراً مهماً متزايداً، وإن كان مختلفاً، في تطوّر الاقتصاد الصيني ونموه اليوم بالمقارنة مع الماضي. أصبحت الصين في غضون ذلك أكثر أهميةً بكثير بالنسبة إلى هونغ كونغ، حيث استحوذت على نصف إجمالي تجارة الإقليم بالكامل وعلى حوالي ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى هونغ كونغ عام 2014.⁹ ومنذ تنفيذ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوثق (Closer Economic Partnership Agreement [CEPA])، وهي اتفاقية تجارة حرة شاملة بين الكيانين، تمّ دعم نمو إجمالي الناتج المحلي في هونغ كونغ بنسبة تُقدّر بـ 4 في المئة سنوياً.¹⁰ وإنّ السِّلَع التي تشتريها شركات تجارية متعدّدة في هونغ كونغ وتبيّعها

مُصنَّعة في الصين.

تجذب هونغ كونغ ملايين السياح كل عام؛ وفي حين أتت أغلبية السياح في العقود الماضية من اليابان ومن أجزاء أخرى من آسيا (وأبعد منها)، تأتي الأغلبية العظمى من السائحين حالياً من الأراضي الصينية. ويأتي الزوار الصينيون إلى هونغ كونغ للاستمتاع بتسوق منتجات فاخرة مُعفاة من الرسوم الجمركية، والمراهنة على سباقات الخيول، واستكشاف منتزهات ثحاكي ديزني لاند (Disneyland) وأوشن بارك (Ocean Park). لقد تسارع هذا التدفق الوافد للسائحين إلى الأراضي الصينية منذ تنفيذ مخطط الزوار الفرديين (Individual Visitors Scheme) عام 2003، حيث لم يعد المواطنون الصينيون من مدنٍ مُختارة في الأراضي الصينية مُلزَمين بزيارة هونغ كونغ ضمن مجموعاتٍ سياحية. وعلى الرغم من ذلك، ومنذ عام 2014، انخفض تدفق السياح من الصين إلى هونغ كونغ. وفي عام 2014، بلغ عدد السياح من الأراضي الصينية الذين زاروا هونغ كونغ حوالي 4.2 مليون سائح. وقد بلغ هذا العدد عام 2015 حوالي 3.5 مليون سائح، مُسجلاً انخفاضاً بنسبة 15.5 في المئة.¹¹

ثانياً، على الرغم من أن هونغ كونغ قد خسرت وضعها باعتبارها وسيطاً اقتصادياً أساسياً بين الصين وتايوان، اكتسبت أهميةً سياسيةً كبيرةً باعتبارها رمزاً ملموساً للتوحيد الوطني.

بالنسبة إلى بيجين، أدت هونغ كونغ لعقودٍ دورٍ مركزٍ مهمٍّ للنقل عبر السفن مع تايوان وعقدة رئيسية للنقل عبر المضيق. كانت التجارة بين الصين وتايوان تمرّ عبر هونغ كونغ إلى حين وافق الرئيس التايواني آنذاك ما ينغ جيو (Taiwan President Ma Yingjeou) على التجارة المباشرة عام 2008. وبالمثل، تمّ توجيه جميع الرحلات الجوية عبر المضيق من خلال هونغ كونغ إلى حين الموافقة على الرحلات الجوية المباشرة بين الجزيرة والأراضي الصينية عام 2008.

وبعد التحوّل عام 1997 من مستعمرة بريطانية إلى منطقة إدارية خاصة في جمهورية الصين الشعبية (PRC SAR)، أصبحت هونغ كونغ الإنجاز الملموس الأول لمشروع التوحيد الوطني الخاص ببيجين. وتحوّل اقتراح

سياسات "بلد واحد، ونظامين" إلى واقعٍ مع احتفاظ هونغ كونغ ما بعد عام 1997 بعملتها الخاصة، وباقتصاد السوق الحر، ودرجة عالية من الحكم الذاتي. وشمل ذلك الوفاء بالضمانة التي قدّمتها بيجين بأن "شعب هونغ كونغ سيحكم هونغ كونغ": فاستمرّ الموظفون المدنيون في الوظائف المحلية بإدارة الإقليم، وتم اختيار المدير الأعلى، والذي يحمل لقب "الرئيس التنفيذي"، من قِبَل لجنة انتخابية توسّعت تدريجياً وضمت سكان هونغ كونغ البارزين. في الحقبة الاستعمارية، كان القائد الأعلى مستوى هو "الحاكم" الذي كانت لندن تعينه دون استشارة شعب هونغ كونغ. إلّا أنّ بيجين كانت حريصة على ضمان أنّ الشخصيات المؤيِّدة للمؤسسات الرسمية قد هيمنت على المشهد السياسي ما بعد عام 1997.

تشبّنت الصين بالمنطقة الإدارية الخاصة باعتبارها إثباتاً على أنّها كانت صادقة في وعدها بأن تقدّم لتايوان صفقة أفضل: إعادة التوحيد بحسب مقاربة "بلد واحد، ونظامين" نفسها، وإنّما مع مستوى أعلى من الحكم الذاتي، بما فيها السماح لتايوان بالاحتفاظ بقوّاتها المسلّحة الخاصة. بالنسبة إلى تايبيه (Taipei)، أصبحت تجربة هونغ كونغ مرجعيةً رائدةً ومفيدةً للمناخ السياسي في الأراضي الصينية. وبالفعل، يدرك كل من هونغ كونغ وتايوان بشكلٍ مؤلّم أنّ الأراضي الصينية في ظلّ قيادة الحزب الشيوعي الصيني (Chinese Communist Party [CCP]) قد عانت في بعض الأحيان من اضطرابات اقتصادية وفوضى سياسية. لقد أدت القفزة الكبرى إلى الأمام (Great Leap Forward) في أواخر خمسينيات القرن العشرين وأوائل ستينيات القرن العشرين إلى الدمار الاقتصادي الأكثر شدةً وأسفرت عن مجاعة جماعية، في حين تسببت الثورة الثقافية (Cultural Revolution) في أواخر ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينيات القرن العشرين بالفوضى السياسية الأكثر خطورةً. وعلى الرغم من أنّ النظام السياسي لجمهورية الصين الشعبية أصبح أقلّ تقلباً وأكثر مؤسساتيةً على مدار الحقبة ما بعد ماو (Mao)، تُعتبر مأساة العام 1989 تذكيراً باستمرار احتمال حدوث اضطرابات.

على الرغم من ذلك، وفّت بيجين إلى حدٍّ كبيرٍ حتى السنوات الأخيرة بالتزاماتها بعد تسليم السلطة. وبقيت هونغ كونغ تتمتع بوضعٍ منفصلٍ

عن باقي الصين، وتُعتبر الحدود الفاصلة بين المنطقة الإدارية الخاصة ومقاطعة غوانغدونغ (Guangdong Province) المجاورة بشكلٍ أساسيٍّ حدوداً دوليّةً، مع اقتصار الوصول إلى هونغ كونغ على سكان هونغ كونغ الشرعيين أو على سكان جمهورية الصين الشعبية الحاصلين على إذن بالزيارة. احتفظت هونغ كونغ بنظامها القانوني الذي كان قائماً ما قبل عام 1997، والذي كان يتركز إلى القانون العام البريطاني، ولكن أصبح الآن مقرّ محكمة الاستئناف من الدرجة الأخيرة في هونغ كونغ نفسها، بعد أن كان في المجلس القضائي الخاص في لندن (Privy Council in London) (على الرغم من أنّ صلاحية التفسير النهائي للتشريع منوطة باللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني في بيجين [NPC Standing Committee in Beijing]).

بالفعل، لا تزال سيادة القانون مبدأً أساسياً في الإقليم، ويتمتع شعب هونغ كونغ بالحرّيات التي لا يتمتع بها المواطنون في باقي الصين. يعمل عددٌ من المنظّمات التي تعتبرها بيجين تخريبيةً والمحظورة على الأراضي الصينية بشكلٍ شرعيٍّ وعلنيٍّ في المنطقة الإدارية الخاصة، بما في ذلك حركة فالون غونغ (Falun Gong) الروحية والكنيسة الكاثوليكية الرومانية (Roman Catholic Church).¹² علاوةً على ذلك، تبقى هونغ كونغ أحد الموقعين الوحيدين في جمهورية الصين الشعبية اللتين يُسمح فيهما بتنظيم المسيرات السنوية لإحياء ذكرى مجزرة ساحة تيانانمن (Tiananmen Square massacre) التي حدّثت في يونيو/حزيران 1989 (الموقع الآخر هو منطقة ماكاو [Macao] الإدارية الخاصة المجاورة).¹³ وبالقدر ذاته من الأهمية، تمّ التسامح في هونغ كونغ مع المنشقين الذين كان من المرجح أن يتمّ كمّ أفواههم على الأراضي الصينية. فعلى سبيل المثال، يُسمح لهان دونغ فانغ (Han Dongfang)، وهو قائدٌ بارزٌ لمظاهرات عام 1989، بالعمل بمثابة ناشطٍ عماليٍّ في هونغ كونغ بل وسمح له ببيتٍ برنامجٍ إذاعيٍّ على الأراضي الصينية. على الرغم من ذلك، تآكلت مع الوقت الحرّيات المدنيّة تدريجياً، وراح المناخ السياسي في المنطقة الإدارية الخاصة يزداد توتراً. وما كان صامداً بشكلٍ خاصٍ هو حالات عددٍ من الناشرين المنشقين الذين اختفوا في أواخر عام 2015 ليعودوا فيظهروا فجأةً على الأراضي الصينية، مُقدّمين ما بدا اعترافاتٍ مرحليّةً بجرائم

يُزعم أنهم ارتكبوها.¹⁴

وبالإضافة إلى ذلك، برهنت بيجين عند منعطفاتٍ حرجيةٍ عن تجاوبٍ مع الوقائع السياسية في هونغ كونغ، مُنْسَجِبَةً في وجه ردود الفعل العدائية على المبادرات السياسية الموجهة إلى المنطقة الإدارية الخاصة. وفي عام 2003 مثلاً، وبدعمٍ من الحكومة في الأراضي الصينية، حاولت حكومة هونغ كونغ إدخال قانونٍ صارمٍ لمكافحة التخريب، وهو قانون الأمن الوطني (National Security Bill)، بموجب المادة 23 من القانون الأساسي (Basic Law) ولكنها عدّلت عن ذلك في وجه الاحتجاجات الشعبيّة القويّة في الإقليم. ومن ثمّ، في عام 2011، ومن جديدٍ بدعمٍ من بيجين، حاولت حكومة هونغ كونغ فرضَ منهجٍ دراسيٍّ إلزاميٍّ للتربية الوطنيّة في المدارس المحليّة. وعندما انتشرت المعارضة العامّة على نطاقٍ واسع، تراجعت بيجين وحكومة هونغ كونغ من جديد، مع إعلان هذه الأخيرة عن أنّ اعتماد هذا المنهج الدراسي قد يكون اختياريّاً.

III. السبب المُفجّر للوضع وتداعياته

بالنسبة إلى مسألة انتقاء العملية التي قد يتم من خلالها اختيار الرئيس التنفيذي للمنطقة الإدارية الخاصة (SAR)، لم تبدُ بيجين على استعداد بأيّ شكلٍ من الأشكال لتقديم التنازلات أو التراجع. فقد أثّرت الاحتجاجات في أعقاب إعلانٍ صادرٍ في أغسطس/آب 2014 عن المؤتمر الشعبي الوطني (NPC) في الصين، يفرض قيوداً على تنفيذ الاقتراح العام في انتخابات الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ عام 2017. وفي حين ذُكر الإعلان أنّ شعب هونغ كونغ قد يكون قادراً، وللمرّة الأولى، على التصويت لرئيسه التنفيذي في سياق انتخابات عامة، فَرَض حصول المرشحين للمنصب على موافقةٍ مسبقةٍ من لجنة ترشيحٍ تختارها بيجين قبل التمكن من إدراج أسمائهم على لوائح الاقتراح. على الرغم من ذلك، تمّ فرض هذا الإجراء بموجب القانون الأساسي لعام 1990 (Basic Law 1990)، وكان شعب هونغ كونغ يدرك جيّداً أنّ صدور قرارٍ بشأن شكل الانتخابات المستقبلية للرئيس التنفيذي وإجراءاتها كان أمراً وشيكاً.

وبالفعل، دار اعتباراً من عام 2013 جدلاً حاداً حول تشكيل لجنة الترشيح والعملية التي قد تكون مقبولة لاختيار القائد السياسي الأعلى للمنطقة الإدارية الخاصة. وانطوى هذا الجدل على تشكيلة واسعة من المجموعات في الإقليم، بما فيها المعتدلين السياسيين وأعضاء متنوعين من مجلس هونغ كونغ التشريعي (Hong Kong's Legislative Council [LegCo]). وبحسب محللٍ على درايةٍ واسعةٍ بالموضوع، أصبح بحلول ربيع عام 2014 الوصول إلى حلٍ وسطٍ ممكناً، ولكن بيجين رفضت ذلك الأمر.¹⁵ وعندما لم تُبدِ جمهورية الصين الشعبية أي مرونة، ردّ الديمقراطيون المحليون بحزم. أثار هذا الإعلان مظاهرات مؤيدة للديموقراطية عمّت الشوارع واجتاحت هونغ كونغ لـ 79 يوماً في أواخر عام 2014، مسلطة الضوء على واقع أن مخاوف بارزة استمرت برمودة بعض سكان هونغ كونغ بشأن المستقبل السياسي والاقتصادي لهذه المدينة الكبيرة النابضة بالحياة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين اعتُبر حجم هذه الاحتجاجات متواضعاً من حيث الأعداد المطلقة بالمقارنة مع المظاهرات السياسية في بلدان أخرى (كذلك التي شهدتها مصر عام 2011)، كان العدد كبيراً على أساس نصيب الفرد. وبحسب التقديرات، تظاهر عند نقطة معينة أكثر من مليون مقيم في هونغ كونغ من أصل إجمالي السكان البالغ عددهم حوالي سبعة ملايين نسمة. علاوةً على ذلك، كان المحتجون في هونغ كونغ من الشباب، وحماسيين، ومثّلوا استياءً مجتمعياً كامناً أوسع في الإقليم الصيني. لقد تطوّرت الاحتجاجات إلى حركة شعبية واسعة حملت اسم "حركة المظلات" (Umbrella Movement) ودامت من أواخر سبتمبر/أيلول ولغاية منتصف ديسمبر/كانون الأول 2014.¹⁶ ولكن استمرّ عدم الرضا بعد عامين، حتى بعد يونيو/حزيران 2015، عندما رفض مجلس هونغ كونغ التشريعي بالتصويت الاقتراح الذي ترعاه بيجين بشأن تجديد الإجراء المُعمد لاختيار رئيس الإقليم التنفيذي والذي أثار الاحتجاجات في الشوارع.

طرح المجلس التشريعي في المنطقة الإدارية الخاصة (SAR's LegCo) الاقتراح للتصويت في منتصف يونيو/حزيران 2015، ما أسفر عن رفضه بفارقٍ ساحقٍ من الأصوات لأنّ الديمقراطيين الذين برهنوا عن تضامنٍ قويٍّ

قد صوّتوا جميعهم ضدّ الإجراء، في حين أُخّلت كتلة كبيرة من الأعضاء المؤيدين لبيجين الغرفة التشريعية وتغيّبت عن التصويت الفعلي. وعلى الرغم من أنّ هذه النتيجة ما كان يجب أن تفاجئ أحداً، باعتبار أنّ تمرير الاقتراح تطلّب أغلبية ثلثي الأصوات، شكّل على الأرجح حجم الرفض صدمةً لبيجين.¹⁷ لقد أكّدت النتيجة على مستوى الاستياء الشعبي في المنطقة الإدارية الخاصة وعلى الانقاسات داخل مجتمع هونغ كونغ. وبدا أنّ الانقسام داخل الهيئة التشريعية يعكس وجود انشطارٍ مجتمعيٍّ كبيرٍ بين أولئك الذين دعموا الاقتراح، وقد التزم عددٌ منهم على الأرجح بالشعار الكانتوني *doizyusin* ("أقبلوه للوقت الحالي")، مُعتقدين أنّ الاقتراح كان الصفقة الفضلى التي بإمكان هونغ كونغ الحصول عليها من بيجين في ظلّ الظروف الراهنة، وأولئك الذين عارضوه بشدة، مُعتقدين أنّ ما سيحققه الترتيب الانتخابي المُقترح هو مجرد تمهيد الطريق لانتخابات زائفة لرئيس هونغ كونغ التنفيذي عام 2017 وما بعده.¹⁸

معضلة بالنسبة إلى بيجين

ستواجه بيجين على الأرجح صعوبةً كبيرةً في تهدئة حركة المعارضة على مستوى الشعب في هونغ كونغ. كان المحتجون عام 2014 انتحافاً من مجموعات متنوّعة، بما فيها حركة "احتلوا مركز المدينة بسلامٍ وحبّ" (Occupy Central with Peace and Love)، التي أطلقها في سبتمبر/أيلول 2014 أستاذ حقوق جامعي، وحركة "العلماء" (Scholarism) الطلابية، والتي أسسها في الأصل طلاب مدارس التعليم الثانوي قبل ثلاثة أعوام من أجل الاعتراض على المنهج الدراسي للتربية الوطنية الذي سعت بيجين إلى فرضه على الإقليم. وشملت مطالبات المتظاهرين استقالة الرئيس التنفيذي ليانج تشن-ينغ (Chief Executive Leung Chun-ying)، الذي لم يكن يحظى بشعبية وكان عهده الممتد على خمسة أعوام سينتهي عام 2017.¹⁹

حظيت هذه المظاهرات بدعمٍ كبيرٍ في صفوف طلاب مدارس التعليم الثانوي وطلاب الجامعات، بحسب مراقبين مستقلين متعدّدين.²⁰ فطالما افترض أنّ سكان هونغ كونغ هم غير مبالين سياسياً وماديون. إلا أنّ حركات

كان لحركة المظلات (Umbrella Movement) بعض الأثر القابل للقياس على المدى القصير على اقتصاد هونغ كونغ؛ أما التداعيات على المدى الأطول فتُعد من باب التكهن ولكن يُحتمل أن تكون مهمة جداً.

إجراءات صارمة قاسية في المنطقة الإدارية الخاصة إلى نتائج سلبية على التقدم السلمي لمشروع توحيد الصين. وعلى الرغم من أن هونغ كونغ أصبحت اليوم أقل أهمية اقتصادياً بالنسبة إلى الأراضي الصينية مما كانت عليه قبل عقد أو اثنين، لا يزال بعض الآثار الاقتصادية قائماً على الأرجح، لا سيما في حال وجود آثار جانبية على تخصيص رأس المال أو القرارات التجارية التي تتخذ في عواصم أجنبية أخرى. وفي حال ظهور الاحتجاجات الممتدة في الشوارع من جديد، فهي قد تلحق المزيد من الضرر باقتصاد الإقليم مع التسبب في الوقت عينه بتآكل رأس المال السياسي الذي بنته الصين من خلال نجاح مشروع توحيدها تآكلاً بطيئاً. وفي حالة تصاعد الاستياء إلى عنف جماعي بسبب التوترات داخل المجتمع في المنطقة الإدارية الخاصة أو نتيجة للقمع الوحشي، قد تكون النتيجة عندئذٍ أكثر خطورة بالنسبة إلى هونغ كونغ والصين. ولا تشير أعمال الشغب ليلة 8-9 فبراير/شباط 2016، أي التي أُطلقت عليها تسمية احتجاجات كرات السمك (fish ball protests)، في مقاطعة مونغكوك (Mongkok District) إلى الاستياء العام المستمر وإنما تلمح أيضاً إلى استمرار احتمال حدوث احتجاجات أكثر استدامة وأوسع نطاقاً.²⁶

IV. تأثير احتجاجات عام 2014

كان لحركة المظلات (Umbrella Movement) بعض الأثر القابل للقياس على المدى القصير على اقتصاد هونغ كونغ؛ أما التداعيات على المدى الأطول فتُعد من باب التكهن ولكن يُحتمل أن تكون مهمة جداً. عاصفة عابرة قصيرة المدى. كان للاحتجاجات على المدى القصير

العام 2014 تُذكر المراقبين بأنه لدى السكان المحليين مشاعر عميقة من الانتماء المدني، وهي مشاعر تجلّت في مناسبات مماثلة سابقة مثل إحياء الذكرى السنوية لمجزرة ساحة تيانانمن عام 1989، كما أكدت على الشعور بأن لمواطني المنطقة الإدارية الخاصة (SAR) هوية منفصلة وامتيازاً عن ذويهم الذين يعيشون على الأراضي الصينية.²² وقد أدى اتساع عدم المساواة في الدخل، والتوقعات المهنية المحدودة، وارتفاع تكاليف الإسكان إلى شعور شباب هونغ كونغ بالاشمئزاز. فيميل الشباب إلى عزو هذه المشاكل جميعها إلى التدفق الوافد لسكان الأراضي الصينية إلى الإقليم في الفترة ما بعد عام 1997.²³ لقد حدثت في هونغ كونغ حركة مؤيدة للديمقراطية ونشطة لعقود، ولكن بدا حتى وقت قريب أنها تقتصر إلى حد كبير على مجموعة من الناشطين الفكريين المتقدمين في السن، مثل المحامي السبعيني مارتن لي (Martin Lee). وظهرت الآن أجيال جديدة، جسدها ناشطون في منتصف العمر مثل بيني تاي (Benny Tai) وناشطون أصغر سناً مثل جوشوا وونغ (Joshua Wong). علاوة على ذلك، انتشرت الحركة عبر الأجيال ووصلت إلى الطبقة الوسطى، بحسب التقدير اعتماداً على نتائج انتخابات المجلس التشريعي (LegCo) في سبتمبر/أيلول 2016، وهي تتمتع بدعم كبير ومستمر على مستوى الشعب.²⁴

علاوة على ذلك، يشكّل استمرار الاستياء السياسي في هونغ كونغ مُعضلة حقيقية بالنسبة إلى بيجين. فمن جهة، لا يزال حكّام الصين الشيوعيون يعتبرون تلبية مطالب الناشطين السياسيين أو الوصول إلى حلّ وسط مع الأعضاء الليبراليين في الهيئة التشريعية في المنطقة الإدارية الخاصة على أنهما خياران غير مقبولين.²⁵ وقد تقترن هذه التدابير بتكاليف لا يمكن تحملها بالنسبة إلى النظام، من خلال تشجيع المجموعات المحرومة من الحقوق في الأراضي الصينية على النزول إلى الشوارع سعياً وراء ديمقراطية أكبر، أو حكم ذاتي إقليمي، أو قضايا أخرى. ومن جهة أخرى، من المرجح أن تؤدي

يشكّل استمرار الاستياء السياسي في هونغ كونغ مُعضلة حقيقية بالنسبة إلى بيجين.

أثر محدودٌ على اقتصاد هونغ كونغ. وعلى الرغم من أنّ المسؤولين من الأراضي الصينية وهونغ كونغ على حدٍ سواء حذروا في مرحلةٍ مبكرةٍ من أنّ الاحتجاجات قد تؤدي إلى كارثةٍ اقتصاديةٍ بالنسبة إلى هونغ كونغ، تُبين البيانات أنّه كان للاحتجاجات أثرٌ محدودٌ على اقتصاد المنطقة الإدارية الخاصّة (SAR). فقد بقيت السوق المالية وقطاعات السياحة وسوق القوى العاملة والعقارات جميعها في هونغ كونغ قويّة، على الرغم من حدوث تراجعٍ متواضعٍ في مبيعات التجزئة كما في تدفق السياحة. انخفض مؤشر هانغ سانغ في هونغ كونغ (Hang Seng Index [HSI]) بنسبة 3.2 في المئة بعد أن استخدمت الشرطة الغازات المُسيلة للدموع، ولكن عاد ليرتفع بسرعةٍ إلى المستوى الذي سجّله ما قبل الاحتجاجات، وما فوقه. بلَغ مؤشر شركة مورغن ستانلي الدولية لرأس المال لهونغ كونغ (Morgan Stanley Capital International [MSCI] Hong Kong Index) 6.7 في المئة في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، وهي نسبة الارتفاع المثوية الأعلى بين الأسواق المتطوّرة جميعها التي تتعلّقها شركة مورغن ستانلي الدولية لرأس المال، بالمقارنة مع ارتفاعٍ بنسبة 0.6 في المئة في مؤشر شركة مورغن ستانلي الدولية لرأس المال العالمي (MSCI World Index) في ذلك الشهر. ودخل ارتباط سوق هونغ كونغ وشانغهاي الماليين حيز التنفيذ بتاريخ 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، بعد تأخيرٍ وجيزٍ في أواخر أكتوبر/تشرين الأول نتج جزئياً عن الاحتجاجات، بحسب المدير التنفيذي لبورصة هونغ كونغ. نما اقتصاد هونغ كونغ أيضاً بنسبة 2.7 في المئة على أساس سنويٍّ بالقيمة الحقيقيّة في الرُّبُع الثالث من عام 2014، وهي مفاجئةٌ بالمقارنة مع النمو الذي سجّل نسبة 1.8 في المئة في الرُّبُع الثاني. وفي عام 2014، نما اقتصاد هونغ كونغ بنسبة 2.5 في المئة على أساس سنويٍّ بالقيمة الحقيقيّة.

كان قطاع مبيعات التجزئة من السلع الفاخرة الأشدّ تضرراً بفعل الاحتجاج. تزامنت ذروة الاحتجاجات مع الأسبوع الذهبي لليوم الوطني (National Day Golden Week) (1-7 أكتوبر/تشرين الأول)، ما نتج عنه بالإجمال 40 إلى 60 في المئة من مبيعات التجزئة في أكتوبر/تشرين الأول بسبب التدفق الوافد للمتسوّقين من الأراضي الصينية. وبحسب جمعية هونغ كونغ لإدارة البيع

بالتجزئة (Hong Kong Retail Management Association)، أفاد معظم تجار التجزئة بتراجع المبيعات بنسبةٍ تتراوح بين 15 و 50 في المئة، بالمقارنة مع الأسبوع الذهبي في عام 2013. ولكن قطاع البيع بالتجزئة كان يشهد أصلاً نمواً سلبياً قبل الاحتجاجات، وذلك بشكلٍ أساسيٍّ بسبب التباطؤ الاقتصادي الصيني وحملة الرئيس شي دجيينينغ (President Xi Jinping) لمكافحة الفساد. بقيت السياحة قويّةً خلال الأسبوع الذهبي، مع ارتفاعٍ بنسبة 4.8 في المئة في عدد السياح الوافدين، بحسب مجلس هونغ كونغ للسياحة (Hong Kong Tourism Board). وعلى الرغم من ذلك، فقد واكب زيادة عدد السائحين الوافدين انخفاض متوسط الإنفاق. ربما تكون الاحتجاجات قد ساهمت في انخفاض الإنفاق، مع ابتعاد الناس عن مجالات التسوق التقليدية التي تشهد معدلات إنفاق عالية المتأثرة بالاحتجاجات. وكانت النتائج أسوأ خلال الأسبوع الذهبي في عام 2015. فبحسب دراسةٍ استقصائيةٍ نشرتها جمعية هونغ كونغ لإدارة البيع بالتجزئة، انخفضت مبيعات التجزئة بحوالي 40 في المئة بالمقارنة مع عام 2014.²⁷ وفي حين لا يمكن أن يُنسب تراجع مبيعات التجزئة عام 2015 إلى الاحتجاجات بشكلٍ قاطع، إلا أنه يبدو من المرجح أن يكون ثمة رابط بينهما: فإنّ الانخفاض بنسبة 15.5 في المئة في عدد السياح من الأراضي الصينية الذين زاروا هونغ كونغ عام 2015 (بحسب ما ذُكر أعلاه)، الأمر الذي أثار بالتأكيد سلباً على مبيعات التجزئة، قد نتج على الأرجح عن تصوّر الزوّار المحتملين بأنّ الإقليم كان أقلّ ترحيباً.

وفي "النقرير الاقتصادي للربع الثالث من عام 2014" (Third Quarter Economic Report 2014)، حذرت حكومة هونغ كونغ من أنّ الاحتجاجات "قد تسببت في تعطيلات للنشاطات الاقتصادية في قطاعاتٍ مثل البيع بالتجزئة، والمطاعم، والسياحة الوافدة، مع ترجيح ظهور آثارها السلبية على سوق الاستهلاك المحلي والاقتصاد ككلّ في وقتٍ لاحقٍ في البيانات الاقتصادية في الأشهر القادمة."²⁸ وسرعان ما قدّم هذا التوقُّع القاتم أهمّيته بفعل الأحداث اللاحقة.

الأثر الطويل المدى. إنّ الأمر الذي يُعتبر بشكلٍ أساسيٍّ على المحكّ في هونغ كونغ هو الثقة في قطاع الأعمال التجارية، وهي شعورٌ هشّ

ومتقلّب بشكلٍ محتمل في أيّ اقتصاد. لم يبدُ أنّ احتجاجات العام 2014 قد أثّرت بشكلٍ خطيرٍ على الثقة في قطاع الأعمال التجارية. كانت عواقب تدخل بيجين المتزايد والمستمرّ في الإقليم تُعتبر أشدّ وطأةً بكثير. ففي حال تراجع الثقة في قطاع الأعمال التجارية، متسبباً في هجرة رؤوس الأموال أو بانهايارٍ للسوق الماليّة، قد تكون العواقب الاقتصادية بالنسبة إلى الصين والمنطقة كبيرة.²⁹ وقد يكون لهذه العواقب تكاليف سياسيّة أيضاً: فإنّ عدداً من حلفاء بيجين الأوثق في هونغ كونغ هم أفراداً من نخبة رجال الأعمال، وهم الأشخاص أنفسهم الذين قد يكون لهم أكثر ما يمكن خسارته في حال حدوث انكماشٍ اقتصاديٍّ خطيرٍ في الإقليم.

قد يُنظر على الأرجح إلى مثل هذه الكارثة الاقتصادية في هونغ كونغ على أنّها تقضي على أيّ أملٍ حقيقيٍّ في التوحيد السلمي مع تايوان في المستقبل المنظور، ولذلك يعتمد القادة الصينيون اعتماداً كبيراً على نجاح هونغ كونغ المستمر. تبغض بيجين لسببٍ آخر رؤية كارثة اقتصادية: فقد يكون لهذه الأخيرة تداعياتٍ وخيمةً بالنسبة إلى مصير قادة الصين. يسود اعتقادٌ قويٌّ بأنّ الأحداث في هونغ كونغ تنطوي على حرجٍ سياسيٍّ بالنسبة إلى الحزب الشيوعيّ الصينيّ (CCP). ففي حال واجهت هونغ كونغ انهياراً اقتصادياً بعد عقودٍ قليلةٍ فقط على إشراف بيجين عليها، قد يشكّل ذلك العار الأكبر، باعتبار أنّ لندن قد تولّت إدارة الإقليم لحوالي 150 عاماً وأنشأت مدينةً حديثةً وحيويةً تتمتع باقتصادٍ صلب. إنّ قادة جمهورية الصين الشعبية (PRC) هم عرضة لتصور أنّ أي اضطراب أو ارتباك في هونغ كونغ قد تمّ التحريض عليه أو على الأقلّ الترتيب له من قِبَل "قوّات أجنبيّة" بنيةً تقويض حُكم الحزب الشيوعيّ الصينيّ وتقسيم الصين. نتيجةً لذلك، ينظر القادة الصينيون الكبار إلى هذا الوضع من خلال عدسة انعدام الأمن والحساسيّة المتزايدتين بدلاً من إدراك أنّ سياساتهم تجاه هونغ كونغ قد أدت إلى نشوء هذا الاستياء الشعبيّ. كذلك، نظّر القادة الصينيون إلى الاحتجاجات الشعبيّة السلميّة في الأراضي الصينيّة عام 1989، والتي انطلقت من بيجين وانتشرت إلى المدن على امتداد الصين، على أنّها حركةٌ مزعومةٌ للاستقرار الاجتماعيّ يدعمها متآمرون يعملون من وراء الكواليس من الخارج، وبالتالي

تهديدٌ للنظام في نهاية المطاف. واعتبرت بيجين الاحتجاجات في هونغ كونغ عام 2014 تأمرية بالمثل. يزداد هذا القلق بشأن التدخل الأجنبيّ بفعل التاريخ الطويل للروابط البريطانية بالإقليم والتعبيرات الأمريكيّة المنكرّة عن الاهتمام إزاء هونغ كونغ. إنّ ما يعزّز هذا الأمر الأخير هو قانون هونغ كونغ (Hong Kong Act) الذي أقرّه الكونغرس الأمريكي عام 1992 والذي يُعبّر عن اهتمام واشنطن الثابت برصد حقوق الإنسان والتطوّر الديمقراطيّ في الإقليم بعد تسليم السلطة عام 1997 (إلا أنّ هذا التشريع لا يفرض أيّ تدبير من جانب الحكومة الأمريكيّة). وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، عندما التقى الرئيس باراك أوباما (President Barack Obama) الرئيس شي دجيينغ (President Xi Jinping) في بيجين في سياق قمةٍ رابطة التعاون الاقتصاديّ لآسيا والمحيط الهادئ (Asia-Pacific Economic Cooperation)، شدّد القائد الأمريكي على أنّ الاحتجاجات الجارية في الشوارع في هونغ كونغ كانت تعبيراً عن الاستياء الشعبيّ الحقيقيّ من المشاكل المحليّة بدلاً من كونها نتيجة أيّ تدخلٍ من جانب واشنطن.

٧. المسار السياسيّ المستقبليّ: حرّيّة مستمرةٌ بدون ديموقراطيةٍ؟

لطالما تتمتع سكّان هونغ كونغ بحريّة التصرف الشخصيّ والتعبير السياسيّ بدرجةٍ عالية. هذا ما كان عليه الوضع في الحقبة ما قبل عام 1997 وبقي كذلك إلى حدٍّ كبيرٍ حتّى السنوات الأخيرة. وتُعتبر هذه الحرّيّات المدنيّة، مثل حرّيّة التعبير وحرّيّة الصحافة تقاليد راسخة في هونغ كونغ، على الرغم من أنّ هذه الحرّيات قد تآكلت بشكلٍ ملحوظٍ منذ عام 1997. إلا أنّ سكّان هونغ كونغ لم يتمتعوا يوماً بالديموقراطية الكاملة، سواء في ظلّ الحُكم البريطانيّ أو في ظلّ إدارة الحزب الشيوعيّ الصينيّ (PRC).³⁰ على الرغم من ذلك، أُتيح لشعب هونغ كونغ على مدى عقودٍ متعدّدةٍ فرصٌ متواضعةٌ ومحدودةٌ جداً للتصويت، وذلك غالباً في الانتخابات على مستوى الشعب على نطاقيّ الحيّ والمنطقة.³¹ لقد حدّد بعض العلماء الذين يدرسون الديموقراطيّات أنظمةً سياسيّةً أطلقوا عليها تسمية "الأنظمة الهجينة".³² إنهم يعنون بذلك أنّه من

الشكل رقم 2. النتائج السياسية الممكنة بالنسبة إلى هونغ كونغ

مستوى مرتفع من الديمقراطية	مستوى منخفض من الديمقراطية	
الديموقراطية الشعائرية	القمع	مستوى منخفض من الحرية
الانفتاح الديمقراطي	الوضع السابق	مستوى مرتفع من الحرية

ملاحظة: يشير اللون إلى الأرجحية، حيث يشير اللون الأخضر إلى السيناريو الأكثر ترجيحاً واللون الأحمر إلى السيناريو الأقل ترجيحاً.

RAND PE203-2

غير الدقيق تماماً في بعض الأحيان تصنيف نظام حُكْم إلى فئتين على أنه "ديموقراطية" أو "ديكتاتورية". فقد يُجري بعض البلدان، مثل روسيا في عهد فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)، انتخاباتٍ منتظمة، ولكن قليلون هم المحللون الموضوعيون الذين قد يقولون إنها نتيجة التصويت الحرّ والعدل. علاوةً على ذلك، قد يكون لبعض الديمقراطيات المُعلنة ذاتياً، مثل سنغافورة، خصائص متعددة من خصائص النظام الديمقراطي، بما فيها الانتخابات المنتظمة وسيادة القانون، ولكنها في الوقت عينه تُصعب كثيراً على مرشحي المعارضة وأحزابها خوض الانتخابات وتفرض قيوداً كبيرةً على الحقوق المدنية.

إذا تصوّرنا هونغ كونغ انطلاقاً من هذه الناحية الهجينة، سنتمكّن عندئذٍ من تحليل البيئة السياسية الحالية واستكشاف مجموعة من المسارات السياسية المستقبلية المحتملة للمنطقة الإدارية الخاصة (SAR). علاوةً على ذلك، من المفيد تصوّر نظام حُكْم هجينٍ باعتبار أن له بُعدين رئيسيين هما: الحرّيات السياسية بحدّ ذاتها وآليات الانتخابات الفعلية. يُمكن أن يختلف كل واحد من هذين المُتغيّرين عبّر طيفٍ بحسب مدى تقييد النظام أو تحرّره عند أيّ نقطة من الزمن. وبالاعتماد على هذين المُتغيّرين، أي الحرية والديموقراطية، يتصوّر هذا المنظور التحليلي أربع نتائج سياسية ممكنة بالنسبة إلى هونغ كونغ في العُقد القادم هي: الوضع الراهن، أو القمع، أو الانفتاح الديمقراطي، أو الديمقراطية الشعائرية مع حرّية أقل (راجع الشكل رقم 2). ويُعتبر بعض السيناريوهات أكثر ترجيحاً من الآخر، ولذلك يناقش هذا المنظور التحليلي كل سيناريو وقيّمه من حيث أرجحيته على المقياس التالي: الأكثر ترجيحاً، المرجح، غير المرجح، الأقل ترجيحاً.

1. الوضع السابق (حرّية بدون ديموقراطية): السيناريو الأكثر ترجيحاً

يعود النظام السياسي إلى حدّ ما إلى الحالة التي كانت سائدة قبل حركة المظلات (Umbrella Movement) عام 2014. يبدو أنّ هذا ما يحدث. ففي يونيو/حزيران 2015، رَفَضَ مجلس هونغ كونغ التشريعي (LegCo) اقتراح الإصلاح الانتخابي، وكانت النتيجة العودة إلى الوضع القائم ما قبل

المظاهرات. سيستمرّ شعب هونغ كونغ بالتمتّع بحرّية شخصية وسياسية كبيرة، ولكن بدون تعزيزٍ للديموقراطية. لقد تلاشت احتجاجات العام 2014 في وجه التعتُّت القوي من جانب السلطات في بيجين وهونغ كونغ. ويُعتبر من الممكن، وإن كان غير مرجح، أن تقوم بيجين مع ذلك ببادرة من أجل استيعاب بعض المطالب، تماماً كما فعلت في الماضي، مع المحافظة بشكلٍ أساسي على الوضع السابق في الإقليم. على الرغم من ذلك، سيجري اختيار الرئيس التنفيذي عام 2017 بناءً على القواعد القائمة، ويبدو أنه من المُقدّر أن يبقى نظام هونغ كونغ السياسي بدون أيّ تغيير إلى حدّ كبير في المستقبل المنظور. لا تعني العودة إلى الوضع السابق أنّ الاحتجاجات السياسية ستتحسّر. فقد يستنتج الناشطون المؤيّدون للديموقراطية أنه، وفي حين تُعتبر الديمقراطية في هونغ كونغ أمراً لا يمكن تحقيقه على الأرجح، قد تكون المظاهرات الدورية في الشوارع والأشكال الأخرى من النشاط اللاعنفية الأكثر أهمية في استدامة مستوى الحرية المرتفع الذي يتمتّع به سكّان هونغ كونغ في المستقبل.

تُحوّل بيجين هونغ كونغ إلى نسخة من باقي الصين. وقد تكون النتيجة أنّ الشعب قد يتمكن من التصويت للمرشحين الموافق عليهم فحسب، في حين تتآكل الحريّات الشخصية تدريجياً وباستمرار.

مجموعة واسعة من السيناريوهات انطلقاً من المظاهرات الجماعية، والعصيان المدنيّ الواسع الانتشار وصولاً إلى الاضطرابات الأكثر خطورة بما فيها أعمال الشعب.³⁵ قد تُظهر هذه النتيجة في حال حدوث احتجاجات جديدة أو في حال تصعيدها إلى عنفٍ خطيرٍ أو في حال اندلعت اضطرابات واسعة النطاق في الإقليم ورّدت بيجين بأسلوبٍ قاسٍ. قد يكون بالطبع لأشكالٍ أكثر إتقاناً من القمع الآثار المرجوة، ولكن هذه تُعتبر أقلّ بروزاً و/أو أقلّ إثارة للمواجهات. لقد ظهرت في السنوات الأخيرة حركةٌ مؤيدةٌ للاستقلال في هونغ كونغ. ويتّضح ذلك على عددٍ من المستويات، وبالأخصّ لأن هذا الأمر يبدو مسعى بعيد المنال ولأنه من غير الشرعيّ الدفاع عن انفصال أي جزءٍ من جمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك هونغ كونغ. وبالتالي، يكون كلّ من يدافع علناً عن استقلال الإقليم عرضةً للملاحقة القضائية والاضطهاد السياسي.³⁶

4. الانفتاح (حرية مع ديمقراطية): السيناريو الأقلّ ترجيحاً
تُبدّل بيجين رأيها وتُدعِن للضغط الشعبي، حيث تسمح بالاقتراع العام المباشر في انتخابات رئيس هونغ كونغ التنفيذي. إنّ هذه النتيجة غير مرجحة إلى حدّ كبير بالنظر إلى تداعياتها على الاستقرار الداخلي وعلى بقاء النظام على الأراضي الصينية. وقد تتطلّب هذه النتيجة تغييراً جذرياً في تفكير بيجين، وهو أمر غير مرجح إلى حدّ كبير على الرغم من كونه ممكناً. يبدو أنّه لا يمكن تصوّر حدوث هذا السيناريو، على الأقلّ خلال فترة الحكم المتوقعة للرئيس شي دجيينغ (President Xi Jinping)، أي لغاية الإطار الزمني 2022-2023.

2. الديمقراطية الشعائرية (ديموقراطية إجرائية وفقدان للحرية): السيناريو المرجح
تُحوّل بيجين (Beijing) هونغ كونغ إلى نسخة من باقي الصين. وقد تكون النتيجة أنّ الشعب قد يتمكن من التصويت للمرشحين الموافق عليهم فحسب، في حين تتآكل الحريّات الشخصية تدريجياً وباستمرار. من الناحية الإجرائية، قد يمارس شعب هونغ كونغ حقّ التصويت، ولكن قد تكون عملية التصويت بلا معنى من الناحية السياسية. تبدو هذه النتيجة ممكنة، ولكنّها أقلّ ترجيحاً من المحافظة على الوضع الراهن. فهي قد تتطلّب استعداداً أكبر من جانب بيجين للتدخل وقد تُحدث في حال ازداد قلق القادة الصينيين بشأن السخط في هونغ كونغ. تُنذر الجهود التي بُذلت منذ عام 2014 من أجل إسكات وسائل الإعلام وكتم الانتقادات الموجهة لسياسات بيجين في المنطقة الإدارية الخاصة (SAR) بالخطر وتُشير إلى احتمال أن الصين تعمل أصلاً على تحقيق هذه النتيجة من خلال تخويف الناشطين لحملهم على الخضوع.³³ قد يُنظر إلى هذا الاحتمال على أنّه خيارٌ أكثر قبولاً ومنطقيّةً من الإجراءات الصارمة القاسية (راجع السيناريو الثالث، "القمع"). قد تحاول بيجين إعادة إدخال شكلٍ مختلفٍ من اقتراحها لعام 2014 لاختيار الرئيس التنفيذي بطريقةٍ تعقد أنّها قد تواجه اعتراضاً أقلّ من جانب شعب هونغ كونغ، أو قد تحاول بيجين تمرير الاقتراح ببساطة عند نقطةٍ معيّنة.

3. القمع (لا حرية ولا ديمقراطية): السيناريو غير المرجح
قد تُؤدّي إجراءات صارمةً سياسيةً إلى قمعٍ سياسيٍّ وإلى تراجعٍ لسيادة القانون في هونغ كونغ. على الرغم من ذلك، حتّى في حال استئناف الاحتجاجات في الشوارع في الإقليم، يُعتبر شبح اتّخاذ إجراءات صارمةٍ تشبه ما حدّث في ساحة تيانانمن (Tiananmen Square) احتمالاً بعيداً. إنّ حامية جيش التحرير الشعبي (People's Liberation Army [PLA]) "خفية" بمعنى أنّها تتجنّب لفت الأنظار إلى حدّ كبير، وهي نادراً ما تغامر بالخروج من ثكناتها وغالباً ما تجري تمارينها التدريبية خارج هونغ كونغ.³⁴ علاوةً على ذلك، يتمتّع جهاز شرطة هونغ كونغ (Hong Kong Police) بدرجةٍ عاليةٍ من المهنيّة، وهو مُدرّبٌ تدريباً جيّداً وقادرٌ إلى حدّ كبير على التعامل مع

٧. مناقشة ختامية

إن مسار هونغ كونغ السياسي-الاقتصاديّ المستقبليّ أبعد ما يكون عن الموضوع وهو يعتمد إلى حدّ كبير على الديناميكيات التفاعلية بين بيجين وشعب هونغ كونغ. من المرجح أن يزدّ القادة الصينيون بحذرٍ على الظروف، إذ أنهم يمانعون تقويض الثقة في قطاع الأعمال التجارية. ويُعتبر اتخاذ إجراءات صارمة قاسية أو تدخّلٍ عالي المستوى من جانب بيجين بما يتجاوز ما حدّث حتى تاريخه من أجل تغيير الوضع الراهن في هونغ كونغ بطريقةٍ قد تقوّض سيادة القانون أمرٌ غير مرجحٍ إلا في ظلّ الظروف القصوى، حيث أنّ حكّام الصين قد يخشون من الآثار السلبية على الثقة في قطاع الأعمال التجارية. علاوةً على ذلك، قد تُؤدّي الأحداث في هونغ كونغ بسهولة إلى نشوء توترات في علاقات الصين مع تايوان، والمملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة، إذ أنّ لكلّ من هذه الأنظمة الحاكمة استثماراتٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ في هونغ كونغ وأعداداً ضخمةً من المواطنين الذين يعيشون في الإقليم. فيحسب وزارة الخارجية الأمريكيّة (U.S Department of State) مثلاً، يُطلق 60,000 أمريكيّ على المنطقة الإداريّة الخاصّة (SAR) تسمية الوطن في حين أسّست 1,400 شركة أمريكيّة تقريباً مكاتب لها في هونغ كونغ. وعلاوةً على ذلك، أجرت الولايات المتّحدة عام 2014 تبادلاً تجارياً بقيمة 47 مليار دولار أمريكي تقريباً مع المنطقة الإداريّة الخاصّة (أي ما يساوي 8 في المئة فقط من حجم التبادل التجاري بين الولايات المتّحدة وجمهورية الصين الشعبيّة [PRC])، وتعد هذه النسبة مع ذلك كبيرة). في غضون ذلك، يساوي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الأمريكي في هونغ كونغ حوالي 59 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ أكبر من مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتّحدة في باقي جمهورية الصين الشعبيّة.³⁷ وبما يتجاوز الاقتصاد، قد يستدعي أيضاً الردّ القاسي من جانب بيجين الإدانة الدوليّة. وفي الوقت عينه، فهو قد يشير لكلّ من واشنطن وتايبيه إلى مدى استعداد بيجين لاستخدام القوّة من أجل إنجاز مشروع توحيدها.

لقد حدّد هذا المنظور التحليليّ مجموعةً من الاحتمالات بالنسبة إلى مستقبل هونغ كونغ وذكر أنّ للصين مصلحةً كبيرةً في النتائج التي تحدث في

الإقليم. وتشمل المخاطر التي قد تهدّد بيجين الضرر اللاحق بسمعة الصين الدوليّة، وانحراف مشروع توحيدها عن مساره، والآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد الصيني. علاوةً على ذلك، ستؤدّي النتيجة السلبية في هونغ كونغ بشكلٍ شبه مؤكّد إلى إحداث موجات من الصدمات على مستوى السياسة الداخليّة الصينيّة، مُثيرةً على الأرجح أسئلةً حول حُكم شي دجيينينغ (Xi Jinping) ومؤثراً مباشرةً على القادة السياسيين الصينيين، والذين يملك عدداً منهم استثمارات في هونغ كونغ، أو لديهم أولاد يعملون أو يدرسون فيها. على الرغم من ذلك، ليست النتيجة الأكثر ترجيحاً كارثة، ولكنها عودة إلى ما يُشبه الوضع السياسيّ السابق في هونغ كونغ. إلّا أنّه لا يزال من المُبكر جداً القول بأن هذه هي الحال. لقد انتظرت السلطات حتى يتراجع المتظاهرون، وتلاشت احتجاجات عام 2014 في نهاية المطاف، لتعود فتشتعل بشكلٍ دوريّ. وفي غضون ذلك، بقي أسلوب اختيار الرئيس التنفيذي للمنطقة الإداريّة الخاصّة قائماً بدون تغيير بعد استخدام حقّ النقض (الفيتو) التشريعي في منتصف عام 2015. وفي حين كان أثر الاحتجاجات على اقتصاد هونغ كونغ الخاص محدوداً، كان من المحتمل أن يؤدي أيّ تراجع في مبيعات التجزئة إلى آثار مضاعفة على إجمالي الناتج المحلي (GDP) فيها. وعلى الرغم من ذلك، من المرجح أن يكون لتدابير بيجين وقراراتها السياسيّة الأخرى آثارٌ أكبر بكثير على اقتصاد هونغ كونغ. بالفعل، سيكون للاتجاهات السياسيّة والاقتصاديّة التي تشهدها الأراضي الصينيّة أثرٌ كبيرٌ على هونغ كونغ. وعلاوةً على ذلك، ليس الأثر الذي سينتج عن المشاريع الضخمة التي تدفع بها الصين، مثل جسر تشوهاي ماكو-هونغ كونغ (Zhuhai-Macau-Hong Kong Bridge) عبر دلتا نهر اللؤلؤ (Pearl River Delta)، على المنطقة الإداريّة الخاصّة واضحاً.

وبغضّ النظر عن مسار هونغ كونغ المحدّد، زادت الاحتجاجات وما أعقبها من حساسيّة بيجين إزاء التهديدات الناتجة عن الاشتقاق الداخليّ في الإقليم وفي أماكن أخرى في الصين. فمن المرجح أكثر أن تعتمد بيجين رداً أفسى على أي احتجاجات مستقبلية في هونغ كونغ. وعلى الرغم من أنّ النشاط السياسيّ في الإقليم قد يهدأ على المدى القصير، من غير المرجح

ويؤدّي أيضاً احتمال ظهور استياءٍ اجتماعيٍّ مستقبليّ في هونغ كونغ إلى بروز تحدٍّ في السياسات بالنسبة إلى الولايات المتّحدة.

أن يختفي بشكلٍ كاملٍ في غياب تحسُّن التوقّعات المهنيّة بالنسبة إلى شباب هونغ كونغ. إلّا أنّ الأغلبية العظمى من سكّان هونغ كونغ نفعيّة (برغماتيّة)، وفي حين يرغب الكثيرون في أن يكون لهم صوت أعلى في كميّة إدارة المنطقة الإدارية الخاصّة، فإنّهم شعب حذرّ يخشى من الدفّع ببيجين بعيداً. يخشى السكّان من افتعال ردّ فعلٍ سياسيٍّ من جانب بيجين أو التسبّب بتداعياتٍ اقتصاديّةٍ في الإقليم. وبالتالي، في حال واجه سكّان هونغ كونغ صعوبةً متزايدةً أو خطورةً متزايدةً في إيصال أصواتهم، فإنّهم قد يختارون مغادرة الإقليم، كما فعل الكثيرون بعد الإجراءات الصارمة التي اتّخذت في ساحة تيانانمن (Tiananmen Square) وقبّل تسليم السلطة، وهي نتيجةٌ قد تؤدّي إلى خسارة هونغ كونغ لرأس مالها البشريّ القيمّ (أي حدوث "هجرة الأدمغة").³⁸ قد يقوّض هذا التطوُّر الثقة في قطاع الأعمال التجاريّة في الإقليم وقد لا يُبشّر بالخير بالنسبة إلى سياسات الصين إزاء تايوان. ويؤدّي أيضاً احتمال ظهور استياءٍ اجتماعيٍّ مستقبليّ في هونغ كونغ

إلى بروز تحدٍّ في السياسات بالنسبة إلى الولايات المتّحدة: فما هي الطريقة الفضلى للدفاع عن القيمّ الأمريكيّة وتعزيز المصالح القوميّة الأمريكيّة؟ بالنظر إلى ارتياب بيجين من تهديد التخريب الأجنبي، يتوجّب على واشنطن أن تمارس الحيطة والحذر لدى تقديم الدعم المعنوي أو الماديّ للأفراد والمنظّمات في هونغ كونغ. وفي حين يتوجّب على الولايات المتّحدة عدم تجنّب الإعراب العامّ عن القلق بشأن حقوق الإنسان والحريّات، يجب أن تدرك واشنطن أنّ بيجين ستفسّر على الأرجح أي دعم للمنظّمات المؤيّدّة للديموقراطيّة في الإقليم على أنّه جزءٌ من محاولةٍ مُنظّمةٍ للإطاحة بنظام الحزب الشيوعيّ الصينيّ (CCP).

وبعضّ النظر عن التدابير التي يتّخذها القادة الصينيون، برهنت هونغ كونغ عن مرونةٍ ملحوظةٍ حيث اجتازت بسلاّم سلسلةً من الصدمات الكبرى على مرّ العقود، مثل: الاضطرابات في الصين، وانهيارات السوق الماليّة، والأزمات الماليّة الإقليميّة والعالميّة، والأعاصير، وأعمال الشغب، ونقْل السيادة من لندن إلى بيجين. وبالتالي، ثمة أسبابٌ وجيهةٌ تدفع للاعتقاد بأنّ شعب هونغ كونغ النفعيّ (البرغماتيّ)، والذكيّ، والدؤوب، سيستمرّ في التصدّي للوضع والازدهار.

” (with the Rest of the World)، هيئة النقد في هونغ كونغ (Hong Kong Monetary Authority)، 16 سبتمبر/أيلول 2015. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.hkma.gov.hk/eng/key-information/speech-speakers/ntlchan/20150916-1.shtm>

⁸ يوكينج شينغ (Yuqing Xing) ومانيشا برادهانانغا (Manisha Pradhananga)، ”ما هي درجة أهمية الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى النمو الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية؟“ (”How Important Are Exports and Foreign Direct Investment for Economic Growth in the People’s Republic of China?“) طوكيو: ورقة العمل رقم 427 لمعهد بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank Institute working paper 427)، 2013. ويُعْتَبَرُ بعض هذه الأموال ”متجولاً ذهاباً وإياباً“، ما يعني أنه مالٌ صينيٌّ يدخل من جديد إلى الأراضي الصينية من هونغ كونغ، مُتَنَكِّراً على شكل استثمار أجنبي مباشر (FDI) بحيث يتمكن المستثمرون الداخليون من الاستفادة من تخفيضات ضريبية ومن تجنُّب التدقيق من جانب سلطات جمهورية الصين الشعبية (PRC).

⁹ ”معلومات اقتصادية وتجارية حول الصين“ (”Economic and Trade Information on China“)، مجلس هونغ كونغ للتنمية التجارية (Hong Kong Trade Development Council)، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2016. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://china-trade-research.hktdc.com/business-news/article/Fast-Facts/Economic-and-Trade-Information-on-China/ff/en/1/1X000000/1X09PHBA.htm>

¹⁰ تشنغ هسيو (Cheng Hsiao)، ه. ستيف تشينغ (H. Steve Ching)، وشوي كي وان (Shui Ki Wan)، ”مقارنة باستخدام البيانات الجدولية لتقييم البرنامج: قياس منافع تكامل هونغ كونغ السياسي والاقتصادي مع الأراضي الصينية“ (”A Panel Data Approach For Program Evaluation: Measuring the Benefits“) ”of Political And Economic Integration of Hong Kong with Mainland China“، جوردال أوف إيكونوميتريكس (Journal of Applied Econometrics)، المجلد 27، العدد 5، يناير/كانون الثاني 2012، ص. 705-740، 708.

¹¹ إلا أن هذا التراجع يُعزى أيضاً إلى أثر حملة واسعة النطاق لمكافحة الفساد على الأراضي الصينية. علاوةً على ذلك، يرتبط التراجع أيضاً بشكل محتمل بواقع أن عدداً من زوار الأراضي الصينية لا يشعرون بأنه مرحبٌ بهم في هونغ كونغ. ويميل سكان المنطقة الإدارية الخاصة (SAR) إلى اعتبار المقيمين في الأراضي الصينية متطفلين ويُلقون باللوم عليهم لمجموعة واسعة من المشاكل المحلية. للاطلاع على الإحصاءات، راجع ”البحث والإحصاءات“ (”Research and Statistics“)، مجلس هونغ كونغ للسياحة (Hong Kong Tourism Board)، تم تحديثه بتاريخ نوفمبر/تشرين الثاني 2016. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: http://partnernet.hktb.com/tc/research_statistics/index.html

¹² في الوقت الذي تعمل فيه الرابطة الكاثوليكية الوطنية الصينية (Chinese Patriotic Catholic Association) المدعومة من قِبَل جمهورية الصين الشعبية (PRC) بشكلٍ مشروعٍ على الأراضي الصينية، إنها تنشط بشكلٍ مستقلٍّ عن الفاتيكان (Vatican) ولا تملك أي روابط رسمية مع الكرسي الرسولي (Holy See).
¹³ ماكاو (Macao) هي مستعمرة برتغالية سابقة، أصبحت منطقة إدارية خاصة (SAR) من جمهورية الصين الشعبية (PRC) عام 1999، أي بعد عامين على تسليم السلطة في هونغ كونغ.
¹⁴ شكّلت قضية لي بو (Lee Bo) صدمةً بشكلٍ خاصٍّ لأن هونغ كونغ قد احتجزتها مباشرةً. راجع مثلاً ”أنشُر وتعرّض للخطف؟“ (”Publish and Be Abducted?“)، ذي إيكونوميست (The Economist)، 9 يناير/كانون الثاني 2016، ص. 35-36.

¹⁵ ريتشارد س. بوش (Richard C. Bush)، ”حكومة هونغ كونغ تُعلن عن تفاصيل الإصلاح الانتخابي“ (”Hong Kong Government Announces Electoral Reform Details“)، الموقع الإلكتروني لمؤسسة

¹ بحسب مؤشر مؤسسة التراث للحرية (Heritage Foundation’s Freedom Index). راجع ”مؤشر الحرية الاقتصادية“ (”Index of Economic Freedom“)، الموقع الإلكتروني لمؤسسة التراث (Heritage Foundation)، غير مؤرّخ، أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.heritage.org/index>

² إلا أنه ليس لدى هونغ كونغ عوائق بارزة في وجه المنافسة في أسواق مثل الإسكان، والبناء، وسيارات الأجرة. راجع مثلاً ريتشارد وونغ (Richard Wong)، ”هونغ كونغ ملكٌ رأسماليةٌ المحسوبة وهذا الأمر يجب أن يشكل قلقاً بالنسبة إلى اللجنة المعنية بالمنافسة“ (”Hong Kong Is the King of Crony Capitalism“) ”South China Morning Post“، 7 يونيو/حزيران 2016. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.scmp.com/business/article/1967952/hong-kong-king-crony-capitalism-and-should-be-worry-competition-commission>

³ بروس بونو دي مسكيتا (Bruce Bueno de Mesquita)، ديفيد نيومان (David Newman)، وألفن رابوشكا (Alvin Rabushka)، ”العَلَمُ الأحمر فوق هونغ كونغ“ (”Red Flag Over Hong Kong“)، تشانام، نيو جيرسي: تشانام هاوس (Chatham House)، 1996، ص. 119. لقد أُكِّدَت الدراسة على وجود ”سحابة كبيرة من عدم اليقين تُحيمُ فوق هونغ كونغ“ (ص. 33).

⁴ راجع مثلاً تيدي نج (Teddy Ng) وبيتر سو (Peter So)، ”هونغ كونغ أُضيفت إلى قائمة المصالح الرئيسية“ الخاصة ببيجين وسط اضطرابٍ ما بعد الاحتلال“ (”Hong Kong Added to Beijing’s List of ‘Core‘) ”South China Morning Post“، 29 يناير/كانون الثاني 2015. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.scmp.com/news/china/article/1694486/hong-kong-added-beijings-list-core-interests-amid-post-occupy-unease>

⁵ راجع أيضاً مايكل د. سواين (Michael D. Swaine)، ”سلوك الصين الحازم: الجزء الأول: المصالح الرئيسية“ (”China’s Assertive Behavior: Part One: Core Interests“)، تشانينا إيدريشيب مونيتر (China Leadership Monitor)، العدد 34، شتاء عام 2011، ص. 7. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.hoover.org/research/chinas-assertive-behavior-part-one-core-interests>

⁶ كيفن هونغلين زهانغ (Kevin Honglin Zhang)، ”لماذا يتجه هذا الكم من الاستثمار الأجنبي المباشر من هونغ كونغ وتايوان إلى الأراضي الصينية؟“ (”Why Does So Much FDI from Hong Kong and Taiwan Go to Mainland China?“)، تشانينا إيكونوميك ريفيو (China Economic Review)، المجلد 16، العدد 3، سبتمبر/أيلول 2005، ص. 293-307.

⁷ يون-وينغ سونغ (Yun-Wing Sung)، ”اقتصاد هونغ كونغ يجتاز عائق عام 1997“ (”The Hong Kong Economy Through the 1997 Barrier“)، إيجان سيرفاي (Asian Survey)، المجلد 37، العدد 8، أغسطس/آب 1997، ص. 711.

⁸ راجع مثلاً أندرو سكوبيل (Andrew Scobell)، ”تأثير هونغ كونغ على الصين: الأمر الذي يأخذ أكبر من حجمه؟“ (”Hong Kong’s Influence on China: The Tail that Wags the Dog?“)، إيجان سيرفاي (Asian Survey)، المجلد 6، العدد 6، يونيو/حزيران 1988، ص. 599-612.

⁹ نورمان ت. ل. تشان (Norman T. L. Chan)، ”هونغ كونغ التي تسعى إلى تدويل الرئسميني: الجسر الذي يربط الصين بباقي العالم“ (”RMB Internationalisation Hong Kong: The Bridge Linking China“)

بروكينغز (Brookings Institution)، 23 أبريل/نيسان 2015. اطلَّع عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.brookings.edu/blogs/up-front/posts/2015/04/23-hong-kong-electoral-reform-details-bush>

16 لقد تغذت أيضاً حركة "احتلوا مركز المدينة بسلامٍ وحبٍ" ("Occupy Central with Peace and Love")، والتي يقودها ثلاثة من رجال الفكر متوسطو العمر، من حركة المظلات (Umbrella Movement) الأوسع. لمزيد من التفاصيل حول الحلقة المثيرة للاهتمام والعلاقة بين المجموعتين، يرجى مراجعة فيكتوريا تينبور هوي (Victoria Tinbur Hui)، "حركة المظلات في هونغ كونغ: الاحتجاجات وما بعدها" ("Hong Kong's Umbrella Movement: The Protests and Beyond")، جوردنل أوف ديموكراسي (*Journal of Democracy*)، المجلد 25، العدد 2، أبريل/نيسان 2015، ص. 111-121.

17 جاءت نتيجة التصويت الفعلية 28 صوتاً معارضاً وسبعة أصوات مؤيدة. راجع مثلاً "تنكُّرٌ للحزب" ("A Snub for the Party")، ذي إيدوكونوميست (*The Economist*)، 20 يونيو/حزيران 2015، ص. 46-45.

18 راجع مثلاً "تنكُّرٌ للحزب" ("A Snub for the Party")، 2015. كانت حركة "اقلوه للوقت الحالي" ("pocket it for now") محدودة وإن أصولها غامضة. وقد يُعزى تأسيسها إلى التشجيع الضمني من مؤسسات هونغ كونغ الرسمية.

19 راجع مثلاً "رفض لياونغ يسجّل رقماً قياسياً؛ والرئيس التنفيذي يعجز عن وضع حدٍّ لتدهور الشعبية، بحسب ما يُبيّنه الاستطلاع الأخير للرأي" ("Disapproval of Leung Reaches a Record High; and Chief Executive Is Failing to Arrest a Popularity Decline, the Latest Poll Shows")، تشاينا مورنينج بوست (*South China Morning Post*)، 15 فبراير/شباط 2013، ص. 1.

20 يميل سكان هونغ كونغ الأصغر سناً إلى دعم الأشكال الأكثر نشاطاً من التعبير عن الاستياء بالمقارنة مع الأجيال الأكبر سناً. راجع مثلاً كريس باكلي (Chris Buckley) وآلان وونغ (Alan Wong)، "طلاب هونغ كونغ يقاطعون الدراسة في سياق المعركة من أجل الديمقراطية" ("Hong Kong Students Boycott Classes in 'Democracy Fight'")، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 23 سبتمبر/أيلول 2014.

21 مايكل إي. ديغولير (Michael E. DeGolyer) وجانيت لي سكوت (Janet Lee Scott)، "أسطورة اللامبالاة السياسية في هونغ كونغ" ("The Myth of Political Apathy in Hong Kong")، هدونات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية (*Annals of the American Academy of Political and Social Science*)، المجلد 547، سبتمبر/أيلول 1996، ص. 68-78.

22 للاطلاع على دراسة رائدة حول مواقف هونغ كونغ السياسية، يرجى مراجعة لاو سيو-كاي (Lau Siu-kai) وكوان هسين-تشي (Kuan Hsin-chi)، "أخلاقيات هونغ كونغ الصينية" (*The Ethos of the Hong Kong Chinese*)، هونغ كونغ: جامعة هونغ كونغ الصينية (Chinese University of Hong Kong)، 1988. إلا أن سكان هونغ كونغ (وتايوان) يعتقدون هويات متعددة، وهي هويات تُعتبر متميزة عن هوية هونغ كونغ (وتايوان) بالإضافة إلى هوية صينية شاملة أوسع. راجع مثلاً فرانك سي. أس. ليو (Frank C. S. Liu) وفرانسيس ل. ف. لي (Francis L. F. Lee)، "تحديد الهوية الوطنية، والقومية والقومية الشاملة في تايوان وهونغ كونغ: الوقوف معاً كصينيين؟" ("Country, National, and Pan-National Identification in Taiwan and Hong Kong: Standing Together as Chinese?")، إيجان سيرفاي (*Asian Survey*)، المجلد 53، العدد 6، نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2013، ص. 1112-1134.

23 راجع مثلاً نيل غوف (Neil Gough)، "التباين في الثروة في هونغ كونغ يخرج إلى العلن في الاحتجاجات" ("Hong Kong Wealth Gap on Display in Protests")، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

24 مايكل فورسايث (Michael Forsythe) وآلان وونغ (Alan Wong)، "التصويت في هونغ كونغ يعمق المشاكل بالنسبة إلى الصين" ("Vote in Hong Kong Deepens a Thorn in China's Side")، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 5 سبتمبر/أيلول 2016.

25 للاطلاع على الآراء بشأن حالة هونغ كونغ التي عبّر عنها رئيس جمهورية الصين الشعبية شي دينجنيغ (PRC President Xi Jinping)، راجع إدوارد وونغ (Edward Wong)، "في الصين الجديدة، لا يزال الغرب 'العدائي' ساخرًا" ("In New China, 'Hostile' West Is Still Derided")، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ومارك لاندلر (Mark Landler)، "زيارة مثمرة يقوم بها أوباما وتنتهي بمحاضرة من شي" ("Fruitful Visit by Obama Ends with a Lecture from Xi")، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

26 قلما أثرت أيضاً أعمال الشغب التي عُرفت بتسمية كرات السمك (fish ball) على حُكم حكومة هونغ كونغ، لاسيما بشأن كيفية اختيارها إنفاذ القوانين ضدّ باتعي الأغذية في الشوارع غير الشرعيين. على الرغم من ذلك، من الصعب التعميم انطلاقاً من هذه الحلقة، إذ أنها كانت حالة خاصة انطوت على عصابات الثلاث (triads) في حيّ مونغكوك (Mongkok) (وهي عصابات إجرامية منظمة). للاطلاع على لمحة عامة حول الحلقة وتحليلها، راجع "أهمية أعمال الشغب المعروفة بتسمية كرات السمك في هونغ كونغ" ("The Significance of Hong Kong's Fish Ball Riots")، ستراتفور (*Stratfor*)، 12 فبراير/شباط 2016. اطلَّع عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <https://www.stratfor.com/analysis/significance-hong-kongs-fish-ball-riots>

27 "الاحتلال يتزامن مع انخفاض عدد السياح من الأراضي الصينية، ومبيعات التجزئة في الأسبوع الذهبي في هونغ كونغ تشهد انخفاضاً كبيراً بمعدل 40 في المئة" ("Occupy Coincides with Mainland Tourist Drop Golden Week HK Retail Sales Drop Massively by 40%")، ساوث تشاينا مورنينج بوست (*South China Morning Post*)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2014. اطلَّع عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: <http://www.nanxao.com/tc/business/14c3166f452663a-zhan-ling-pian-feng-lu-ke-jian-huang-jin-zhou-gang-ling-shou-da-die-si-cheng>

28 المنطقة الإدارية الخاصة لحكومة هونغ كونغ (Government of the Hong Kong Special Administrative Region)، "التقرير الاقتصادي للربع الثالث من عام 2014" ("Third Quarter Economic Report 2014")، نوفمبر/تشرين الثاني 2014. اطلَّع عليه بتاريخ 2 فبراير/شباط 2016: http://www.hkeconomy.gov.hk/en/pdf/er_14q3.pdf

29 هذا ما حدّث عام 1982 عندما أشارت الصين بدايةً إلى نيتها في تولي السيادة على هونغ كونغ. أشعل هذا الخبر أزمة على مستوى الثقة في قطاع الأعمال التجارية. راجع مثلاً ويليام ه. أوفرهولت (William H. Overholt)، "هونغ كونغ وأزمة السيادة" ("Hong Kong and the Crisis of Sovereignty")، إيجان سيرفاي (*Asian Survey*)، المجلد 24، العدد 4، أبريل/نيسان 1984، ص. 472-473.

30 للاطلاع على تاريخ التطور الديمقراطي في هونغ كونغ، راجع سوزان بيبر (Suzanne Pepper)، "الحيلولة دون بسط الديمقراطية: هونغ كونغ وتحدي الإصلاح السياسي الصيني" (*Keeping Democracy at Bay: Hong Kong and the Challenge of Chinese Political Reform*)، رومان (Rowman) ولتلفيلد (Littlefield)، 2008.

31 راجع نورمان ماينرز (Norman Miners)، "حكومة هونغ كونغ وسياستها" (*The Government and Politics of Hong Kong*)، الطبعة الخامسة، هونغ كونغ: منشورات جامعة أكسفورد (Oxford University Press)، 1995.

³² لاري ج. دايموند (Larry J. Diamond)، "التفكير في الأنظمة الهجينة" (Thinking About Hybrid Regimes)، جورنال أوف ديموكراسي (Journal of Democracy)، المجلد 13، العدد 2، أبريل/نيسان 2002، ص. 21-35.

³³ راجع جيمس بومفريت (James Pomfret)، "في هونغ كونغ، من المرجح أن تستخدم الصين الضغط والتخويف من أجل دره المزيد من الاحتجاجات" (In HK, China Likely to Use Pressure, Intimidation to Ward Off More Protests)، رويترز (Reuters)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 18 يناير/كانون الثاني 2016:

<http://www.reuters.com/article/us-hongkong-china-campaign-idUSKBN0JQ0W720141212>
جيمس بومفريت (James Pomfret)، "جامعة هونغ كونغ تواجه الضغط من معارضي العلماء الليبراليين المؤيدين لبيجين" (Hong Kong University Faces Pressure from Pro-Beijing Opponents of Liberal Scholar)، رويترز (Reuters)، 29 سبتمبر/أيلول 2015. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 18 يناير/كانون الثاني 2016:

<http://www.reuters.com/article/hongkong-university-idUSL3N11Z2TV20150929>
جيمس بومفريت (James Pomfret) وراين ليانغ (Rain Liang)، "ناشر هونغ كونغ المفقود عاد إلى الصين 'طوعاً' - طبقاً لما ورد عن الزوجة" (Missing Hong Kong Publisher Returned to China - Wife - Voluntarily)، رويترز (Reuters)، 5 يناير/كانون الثاني 2016. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 18 يناير/كانون الثاني 2016:

<http://uk.reuters.com/article/uk-hongkong-publisher-idUKKBN0UJ13820160105>
³⁴ على الرغم من ذلك، كان هناك بعض الاستثناءات. ففي 4 يوليو/تموز 2015، أجرت حامية جيش التحرير الشعبي (PLA) تمارين في الأقاليم الجديدة (New Territories) في منطقة كاسل بيك في توين مون (Tuen Mun/Castle Peak). كانت هذه أيضاً المرة الأولى التي كانت التمارين فيها مفتوحة أمام العامة، مع دعوة حوالي 500 نسمة من سكان هونغ كونغ للمشاهدة. راجع "حامية جيش التحرير الشعبي في هونغ كونغ تفتح التدريبات المُشتركة أمام العامة للمرة الأولى" (PLA Hong Kong Garrison Opens Joint Exercises to Public "for First Time")، بي بي سي تشاينيز (BBC Chinese)، 4 يوليو/تموز 2015. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016:

http://www.bbc.com/zhongwen/trad/china/2015/07/150704_hongkong_pla_garrison_drill
بالنسبة إلى مصطلح الجيش الخفي (invisible army)، راجع أندرو سكوبيل (Andrew Scobell)، "علاقات الصين المدنية-العسكرية المتطورة: جوجياهاوا الزاحفة" (China's Evolving Civil-Military Relations: Creeping Guojiahua)، آرمد فورسز أند سوسايتي (Armed Forces and Society)، المجلد 31، العدد 2، شتاء عام 2005، ص. 227-244.

³⁵ حدثت عام 2014 بعض المناوشات بين الشرطة والمحتجيين وشوّهت بعض الشيء حادثته انطوت على الغاز المُسَيَّل للدموع تم التخطيط لها بشكل سيئ صورة القوة التي تعتزّ بِسُمعها بوصفها "الأرقى في آسيا". وبعدئذ، في فبراير/شباط 2016، حدثت أعمال شغب كبيرة في مونغكوك (Mongkok) عندما هاجم مئات

المشاهدين، والذي كان عددٌ منهم على الأرجح من رجال العصابات، الشرطة باستخدام الحجارة، والزجاجات، وأسلحة أخرى. ردت الشرطة بالهراوات ورذاذ الفلفل، وأطلقت طلقتين ناريتين تحذيريتين في الهواء. أصيب حوالي 90 شرطياً وتم توقيف حوالي 50 شخصاً. لم تُطلق النار على أي مدني ولم يتعرّض أي واحد لإصابة خطيرة ولم يسقط أي قتلى. راجع "أهمية أعمال الشغب المعروفة بتسمية كرات السمك في هونغ كونغ" ("The Significance of Hong Kong's Fish Ball Riots")، 2016.

³⁶ يحظى استقلال هونغ كونغ بدعمٍ عالمٍ بشكلٍ ملحوظ، لا سيّما في صفوف الشباب. راجع جين لي (Gene Lee)، "بحسب الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها جامعة هونغ كونغ السياسية، يريد حوالي 40 في المئة من شباب هونغ كونغ الاستقلال بعد عام 2047" (CUHK Survey Finds Nearly 40% of Young Hongkongers Want Independence After 2047)، هونغ كونغ فري برس (Hong Kong Free Press)، 25 يوليو/تموز 2016. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016:

<https://www.hongkongfp.com/2016/07/25/17-hongkongers-support-independence-2047-especially-youth-cuhk-survey/>

³⁷ للاطلاع على عدد السكان الأمريكيين والشركات الأمريكية في هونغ كونغ، راجع المكتب المعني بشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ (Bureau of East Asian and Pacific Affairs)، "العلاقات الأمريكية مع هونغ كونغ: صحيفة الوقائع" ("U.S. Relations with Hong Kong: Fact Sheet")، 25 فبراير/شباط 2016. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016:

<http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2747.htm>

للاطلاع على أرقام التبادل التجاري، راجع "التجارة الخارجية: 2014: تجارة السلع الأمريكية مع هونغ كونغ" (Foreign Trade: 2014: U.S. Trade in Goods with Hong Kong)، مكتب الإحصاء الأمريكي (U.S. Census)، 2014. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016:

<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5820.html#2014>

للاطلاع على مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، راجع "هونغ كونغ" ("Hong Kong")، مكتب مُمَثَّل الولايات المتحدة التجاري (Office of the United States Trade Representative)، غير مؤرّخ. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016:

<https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/hong-kong>

³⁸ راجع إيلين ياو (Elaine Yau)، "مع مغادرة المزيد من السكان هونغ كونغ، الخبراء يعربون عن قلق بشأن حدوث هجرة الأدمغة" ("As More Residents Leave Hong Kong, Experts Worry About a Brain Drain")، ساوث تشاينا مورنينج بوست (South China Morning Post)، 2 سبتمبر/أيلول 2013. أُطْلِعَ عليه بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016:

<http://www.scmp.com/lifestyle/family-education/article/1300687/more-residents-leave-hong-kong-experts-worry-about-brain>

عن هذا المنظور التحليلي

ينظر هذا المنظور التحليلي في مسار المنطقة الإدارية الخاصة المستقبلية في ضوء الاحتجاجات التي عمّت الشوارع عام 2014 تأييداً للديمقراطية وما أعقبها. إنه يدرس أولاً الاتجاهات الاقتصادية والسياسية في العلاقات بين هونغ كونغ والصين؛ وينظر ثانياً في المسائل المثيرة لهذه الاحتجاجات؛ وينظر ثالثاً في أثر الاحتجاجات؛ ويستكشف رابعاً السيناريوهات المستقبلية المحتملة، ويُقدّم أخيراً بعض الملاحظات الختامية.

لقد أمكن إجراء هذه الدراسة بجهة سخية من مؤسسة سايروس تشنغ ينغ تانغ (Cyrus Chung Ying Tang Foundation). من خلال هذه الهيئة، أسّس مركز RAND لسياسات منطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAND Center for Asia Pacific Policy) معهد تنغ للعلاقات الأمريكية-الصينية (Tang Institute for U.S.-China Relations) عام 2007، وأجري هذا البحث من خلاله.

إنّ مركز RAND لسياسات منطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAND Center for Asia Pacific Policy [CAPP]) هو جزء من البرامج الدولية (International Programs) في مؤسسة RAND. إنّ مركز RAND لسياسات منطقة آسيا والمحيط الهادئ يوفر التحليل بشأن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما حولها. إنّ مركز RAND لسياسات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال أبحاثه ودراساته، يساعد صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص على حل المشاكل، والتعاطي مع التحديات، والتعرّف إلى طرق لجعل المجتمع أكثر أماناً وذكاءً وازدهاراً. للمزيد من المعلومات حول مركز RAND لسياسات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.rand.org/international_programs/capp أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال متوفرة على الصفحة الإلكترونية).

عن المؤلّفين

أندرو سكوبل (Andrew Scobell) هو أخصائي أول في العلوم السياسية في مؤسسة RAND.

مين جونج (Min Gong) هي أخصائية في علوم الاقتصاد والعلوم السلوكية في مؤسسة RAND.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدود

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصرياً. يحظر النشر غير المصرح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يصرّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول تصاريح إعادة الطباعة والربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني www.rand.org/pubs/permissions.html

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعمل على تطوير حلول لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. RAND® هي علامة تجارية مسجلة.

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/PE203



www.rand.org